



نحو تحديد خارطة القيم في لبنان

نيسان ٢٠١٢
سلسلة تقارير الطاولات المستديرة

المركز اللبناني للدراسات هو مؤسسة بحثية مستقلة لا تبغى الربح تهدف إلى إصدار أبحاث مستقلة عالية الجودة تتعلق بصنع السياسات وإلى تعزيز الإصلاحات من خلال المدافعة ورفع مستوى الوعي العام.

تشكل سلسلة تقارير الطاولات المستديرة ملخصاً للنقاشات التي ينظمها المركز اللبناني للدراسات مع نخبة من الباحثين والأخصائيين والصحافيين وصنّاع القرار حول مواضيع هامة وراهنة تهم لبنان والمنطقة. يشكل اللقاء منبرا لتبادل مفتوح وبنّاء بين المشاركين للوصول إلى فهم أفضل للأحداث والقضايا المستجدة وللخروج بأفكار وتوصيات للسياسات العامة. لا يعبر التقرير بالضرورة عن وجهات نظر المركز اللبناني للدراسات أو الصندوق الوطني للديمقراطية (NED) حول المواضيع المطروحة.

صياغة التقرير للآنسة جومانا فرحات. تمت مراجعة النص من قبل السيد سامي عطاالله، المدير التنفيذي للمركز اللبناني للدراسات والسيدة رانيا أبي حبيب مسؤولة التطوير والتواصل في المركز اللبناني للدراسات.

LCPS

المركز اللبناني للدراسات

ص.ب. ٢١٥-٥٥، برج السادات، الطابق العاشر، رأس بيروت، لبنان
ت: ١ ٧٩٩٣ | ٩٦١ +. ف: ٢ ٧٩٩٣ | ٩٦١ +

info@lcps-lebanon.org. www.lcps-lebanon.org

حقوق الطبع محفوظة للمركز اللبناني للدراسات ٢٠١٢

مقدمة

- السؤال الثاني هو ما أفضل الطرق لرسم خارطة انتشار هذه القيم على الأرض اللبنانية، من جهة أولى، وداخل كل فئة دينية وغير دينية من جهة ثانية؟ هل يكون من الكافي الاستناد إلى القول بهذه القيم أم يكون علينا، تحقيقاً لهدف الدراسة وللغاية الوطنية منها، الاستناد إلى مؤشرات الالتزام بهذه القيم، في صورة واعية أو غير واعية، في السلوك الفعلي؟
- السؤال الثالث هو كيف يمكننا الربط بين الهدف المنصوص عليه في السؤال الثاني وهدف تعيين موقع لبنان على الخارطة العالمية (والإقليمية) إذا توافرت المعطيات والدراسات المقبولة؟
- السؤال الرابع هو هل نكتفي في هذه الدراسة برسم الحدود وتعيين المواقع مع الحد الأدنى من التعليق والاستنتاج أم نطرح طرحاً كافياً السؤال الخامس وما يترتب عليه من نتائج؟
- السؤال الخامس هو ما نوع الحياة الوطنية الذي يسمح بتعدّد مشاريع الحياة الفردية والجماعية، وما السبل المؤدية إلى توفير هذه الحياة الوطنية. وفي صلب هذا السؤال ما مكانة هذه القيم في تشابهها أو في تباينها بالنسبة إلى اندراج اللبنانيين في كيان وطني واحد؟
- وفي كل ما سبق، من البديهي أن يكون السعي الشاق إلى التمييز بين الميول التي تعبّر عن مجرد التفضيل الفردي أو الجماعي المتعلق بالمصالح العملية التي تقبل التسويات، وبين القيم التي تفرض نفسها على الفرد وعلى الجماعة باعتبارها متعلّقة بالهوية المشتركة، والتي لا تقبل التسويات لكنّها قد تسمح بتصحيح فهم الذات وفهم الغير، وبين المعايير الأخلاقية التي تتخطى الفرد والجماعة لتضعهما في سياق الهوية الإنسانية، والقابلة للنقد العقلي.

أما الاجابة على هذه الأسئلة بتشعباتها المختلفة، فتفترض الانطلاق من تعريف مفهوم القيمة، وخصوصاً أن مجموع القيم التي يكتسبها الانسان تؤثر في بناء شخصيته وتتحكم في سلوكه في المجتمع الذي يعيش في اطاره.

تتقاطع العديد من الآراء عند الحديث عن الاصلاح السياسي والدستوري وتداول السلطة في لبنان حول افتراض أن الطائفية هي المسيطرة في البلد. وضمن هذا السياق، يتم الحديث عن وجود شارع سني، ماروني، شيعي، درزي. لذلك فإن أغلب الاقتراحات حول الاصلاح وتعزيز فرص العيش المشترك والتوزيع العادل للصلاحيات تنطلق من ضرورة معالجة مشكلة الطائفية. لكن يبقى التساؤل قائم حول هل أن الطائفية تمثل العائق الوحيد أمام الاصلاح في لبنان؟ وهل أن الطائفية تعد فعلاً المعيار الأساسي أو الوحيد للحديث عن وجود تمايزات في لبنان؟

بما أن السنوات الماضية أظهرت أن المسار العام للإصلاح في لبنان، بما في ذلك المسار الذي بني على فكرة معالجة الطائفية كان مخيباً للآمال، برزت رغبة في طرح مسألة الاصلاح السياسي من منظور أوسع وتحديداً على مستوى المايكرو. ضمن هذا السياق، حاول المركز اللبناني للدراسات بالتعاون مع المركز المدني للمبادرة الوطنية طرح مقارنة مختلفة. لهذه الغاية عقدت حلقة نقاش في ١٨ نيسان ٢٠١٢ عنوانها: "خارطة القيم في لبنان"، خصصت لمناقشة إمكان وضع خارطة لتوزع القيم (التقليدية والطائفية والدينية والمدنية) في سلوك اللبنانيين ومواقفهم، وانتشارها وتداخلها أو تنازعها في أوساطهم الاجتماعية والثقافية والمهنية والجغرافية، ممّا يساعد في فهم إمكانات الإصلاح ومداخله وأولوياته.

والحديث عن دور القيم في المجتمع اللبناني يتطلب طرح مجموعة من الأسئلة لمحاولة الاجابة عليها بوصفها مدخلاً أساسياً لمعرفة واقع القيم في لبنان وكيفية الاستفادة منها في اطار الاصلاحات المنشودة.

- السؤال الأول هو ما أنظمة القيم التي تسود المجتمع اللبناني (بالنسبة إلى علاقة الفرد بنفسه، علاقة الفرد بغيره من الأفراد، علاقة الفرد بالجماعة، علاقة الجماعة بغيرها من الجماعات، علاقة الفرد والجماعة بالطبيعة وبما "بعد الطبيعة")، وهل من المرضي الانطلاق من هذا التصنيف: قيم تقليدية، قيم دينية، قيم طائفية، قيم مدنية أم من الأفضل الانطلاق من تصنيف ثنائي: قيم تقليدية دينية وقيم مدنية حديثة، على أن يتم التفصيل والتدقيق لاحقاً؟

القيمة بين التعريف والدلالات

ويجدر الانتباه أيضاً إلى أنه لا يوجد دلالة لمعنى «القيمة» من دون العلاقة بـ«القوم»، فالقيمة تفرض نفسها على الفرد، وتكون رابطة الاتصال بينه وبين الجماعة.

ومن الأمور الواجب الالتفات إليها أيضاً، أن القيم لا تتبدل بسهولة. ولذلك لا يجب الخلط بين مفاهيم «الميل/الرغبة/السلوك» و«القيمة». إذ أن القيمة يتم الوصول إليها من خلال تأويل ظواهر وأحداث معينة. فعلى سبيل المثال يُصنف الفساد على أنه ظاهرة ويستدل من وجوده على قيم معينة.

وعلى الرغم من أن استخدام لفظ «القيمة» حديث عربياً وحتى غربياً وتحديداً من خلال كتاب «La Généalogie de la Morale»¹، الذي شكل انطلاقة للفكر الغربي للبحث في هذا الموضوع، إلا أنه حتى الـ ٢٠٠٨، لا تزال الدراسات متواصلة ومتنوعة حول القيم وخاصة في الاتحاد الأوروبي، حيث الجدول قائم حول دور القيم في الاندماج الاجتماعي، وإلى أي درجة التقارب في القيم يساعد على الوحدة الأوروبية. وهي دراسات مهمة في ما يتعلق بلبنان وخصوصاً عند الحديث عن نوع القيم التي يحتاجها المجتمع اللبناني وتحديداً لدى مناقشة الوحدة الوطنية، أسباب ضعفها وسبل تعزيزها.

القيم والمجتمع اللبناني

تطرق أي دراسة لواقع القيم في لبنان، يعد قضية شائكة إذ يتحتم عليها أخذ عدد من الأمور في عين الاعتبار ليست بالضرورة محل اجماع بين الباحثين.

ومن بين هذه الأمور، ضرورة احترام الخصوصية اللبنانية في ما يتعلق بالقيم السائدة والتي تأخذ بعين الاعتبار المداخل التقليدية ومن بينها التقسيمات الموجودة في البلد. ضمن هذا السياق، يجب الأخذ بعين الاعتبار كون القيم في الحديث اللبناني العام مربوطة إلى حد كبير جداً بالدين، بما يوحي أن العقلية اللبنانية لا ترى مصادر أخرى

عند الحديث عن القيم، ينبغي التمييز بين مصطلح القيمة والمصطلحات القريبة منه كالميول والمعايير، تمهيداً أمام الوصول إلى تعريف اصطلاحى للقيمة من دون الحاجة إلى الالتماع حول هذا التعريف. ضمن هذا السياق، يمكن الانطلاق من تحديد تاريخ ظهور الكلمة أو دلالاتها، علماً أن إمكان تحديد تاريخ ظهور الكلمة ودلالاتها العربية محدود على عكس الواقعين الفرنسي والإنكليزي حيث البحث التاريخي متطور. إلا أن هذا القصور في اللغة العربية، لا يلغ إمكانية التقدير ولو نسبياً تاريخ ظهور «القيمة» عربياً على اعتبار أن الكلمة مرتبطة بفعالين هما «التقويم» و«التقييم»، ليصبح بالإمكان تحديد متى تم شيوع كلمة «تقييم»، المشتقة من «قيم».

ويلاحظ أنه في اللغة العربية لا يوجد مادة مؤلفة من «قاف، ياء، ميم»، بل «قاف، واو، ميم». ليكون الفعل الصحيح «تقويم». إلا أن فعل «تقييم» شاع في القرن العشرين، الأمر الذي دفع في فترة الأربعينات تحديداً المجمع اللغوي في القاهرة، الذي يعد واحداً من بين العديد من المجمعات اللغوية المنتشرة عربياً، إلى القول بأنه يجوز استخدام كلمة «تقييم» على اعتبار أن هذا الفعل مستحدث ومشتق من «قيمة»، وليس بناءً على الاشتقاقات من «قاف، واو، ميم».

تنبع أهمية هذا الرأي، من أنه أصبح هناك حاجة في التفكير العربي إلى تمييز كلمة «تقييم» عن «تقويم» التي تعني اعطاء الشيء قيمته الحقيقية أو رده إلى ما يستقيم به من «قيمة».

الملاحظة الاضافية المهمة لمحاولة التعرف على دلالة كلمة «قيمة»، تأخذ بعين الاعتبار أن الكلمة موجودة في نفس الحقل لكلمتين مهمتين هما «قوم» و«استقامة». فكلمة «قيمة» في اللغة الرسمية رسمت حقل دلالات وعلاقات مع كلمات أخرى مرتبطة بكلمة «قيمة».

في لبنان، فإن أصحاب التوجه الاقتصادي، يرون أنه لا يجب ربط موضوع القيم فقط بالواقع الطائفي والجماعات التي يتكون منها المجتمع بالرغم من كونه عاملاً أساسياً. كما يجب توخي الحذر من استسهال مسألة القيم واعتبارها مجرد مسألة ثقافية، على اعتبار أن ظروف الناس في تجديد مقومات عيشها اليومية عبر انخراطها في التعليم والعمل هو جانب أساسي في تشكيل الوعي. فالوضع الاقتصادي والوضع المعيشي إلى جانب تقصير الدولة في تأمين الحماية الاجتماعية والخدمات العامة ينعكس في رجوع الأفراد إلى العائلات والأحزاب وأجهزة الأمن والطوائف لتشكّل عاملاً مؤثراً في تشكيل القيم.

وفي السياق، يحاج البعض أن القيم السائدة لدى اللبنانيين قد تغيرت في ظل استشراف الفساد في مختلف نواحي الحياة. ووفقاً لأصحاب هذا الرأي، يبرز تحديداً تأثير الحرب الأهلية التي مر بها لبنان، وما نتج عنها من ابتلاء البلد بطبقة سياسة ميليشاوية ليس لديها اعتبار لأي قيم. ومن الأمور التي طرحت في النقاش أيضاً، ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عدم ثبات القيم وتطورها والقبول بجدلية التطور التي تؤدي إلى جعل القيم متحركة، وهو ما قد يجعل من رسم خارطة للقيم بمثابة تحدٍ صعب. فضلاً عن أن خارطة القيم، تحيلنا إلى تاريخ أو خارطة زمنية لبروز بعض القيم والتغيرات التي طرأت عليها والتي أدت إما إلى تبدلها أو اندثارها، وبروز قيم أخرى.

كما أن من بين المسائل التي تفرض نفسها، ضرورة الأخذ بعين الاعتبار وحدة القيم وتعددتها في نفس الوقت، وكيفية الموازنة بين قيمة واحدة ومجموعة عوامل تؤثر في تكوينها تشمل الخصوصية العمرية، الثقافية، الجندرية، السياسية، الدينية، التقليدية المحافظة، المدنية المتحررة... فعلى سبيل المثال، تحدث البعض عن وجود قيم نسوية مقابل قيم ذكورية، كاحترام الطبيعة ونيل العنف وتفضيل الممارسات السلمية. كذلك، يمكن الحديث عن مجموعة من القيم الايجابية والسلبية المنشرة لدى فئات معينة كقطاع رجال الأعمال مثلاً، منها تفضيل حرية التصرف ضمن اقل ضوابط ممكنة، المسؤولية الاجتماعية والالتزام تجاه المجتمع، في مقابل قيم سلبية بينها التهرب من الضرائب.

للقيم غير الدين أو أن الدين هو المرجع الرئيسي. وهذه النظرة المنتشرة لها مبرراتها. ولذلك من غير المفيد اغفالها لدى تحليل ودراسة القيم في لبنان، ضمن سياق مراعاة الخصوصية اللبنانية عند رسم لخارطة القيم ومحاولة دراسة القيم من ناحية رؤية ما اذا كانت الأسس المستمدة منها القيم ذاتية تعبر عن قناعة تم التوصل إليها أو مملدة على الفرد من الدين أو أي مصدر آخر. ومن بين الأفكار المطروحة البحث في مصادر القيم؛ دينية/غير دينية، مع التنبيه إلى أن الوعي يعيش القيمة قبل ادراكها في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال ليس بالضرورة أن يعي الإنسان قيمة الحياة ليمتنع عن ارتكاب جريمة قتل، بل إن ادراكه بأن القتل ممنوع يجعله يدرك قيمة الحياة أو أن الحياة قيمة بحد ذاتها.

من الجدير الالتفات أيضاً إلى أن الحياة اليومية تعكس تداخل وترابط مجموعة من القيم بعضها يؤثر بالعام اللبناني والبعض الآخر لا يؤثر بالعام اللبناني. فلو طرحت، على سبيل المثال، مسألة مد أسلاك كهربائية أمام تجمع سكني، يفترض في الأحوال الطبيعية أن تكون القيمة المطروحة في هذه الحالة تتمحور حول فكرة ما اذا كان مد الأسلاك يضر أو لا يضر، فيكون الحديث عن قيمتين هما الصحة والبيئة. إلا أن في بلد مثل لبنان يمكن بشكل مفاجئ أن ينتقل الموضوع إلى قضية ترتبط بتهجير فئة دينية معينة ثم قيمة رابعة تتعلق بالتعرض للمرجعية الدينية لهذه الفئة. ولذلك، يمكن القول إنه في لبنان، تعد القيم الفردية أساسية ولكن لا يمكنها أن تعيش إلا باستخدام بقية القيم الأخرى من مؤسسات طائفية ودينية وتعليمية على تضاربها وتناقضها. ولكن الفرد الذي يريد استخدام باقي المؤسسات عليه أن يدفع ثمن استخدامها، فضلاً عن أن جزء من اللبنانيين، يعتمد إلى الانتقال من قيم إلى أخرى في اطار سياسة البقاء.

ومن ضمن المسائل الواجب التنبيه إليها أيضاً ضرورة ايجاد تفسيرات لتناقض ممارسة القيم في لبنان، فضلاً عن ايلاء أهمية لموضوع الثقافة وتأثيرها في موضوع القيم لدى الناس وانعكاسها في وجود قيم مختلفة باختلاف المناطق الجغرافية.

وإن كان الحديث عن الشق الديني/الطائفي أو الثقافي، يأخذ مساحة واسعة من النقاش عند التطرق لموضوع القيم

للحصول عليها، تجعل من أمر رسمها خطوة بالغة الأهمية، لاسيما في حال وجود توجه للاستفادة من معطياتها للعمل على التغلب على التحديات التي تواجه عملية الإصلاح بأوجهه المتعددة. سبب اضافي يعزز من ضرورة رسم خارطة للقيم في لبنان، مرده إلى أن رسم الخارطة يجعل من الأسهل معرفة موقع لبنان من القيم العالمية بالمقارنة مع غيره من الدول.

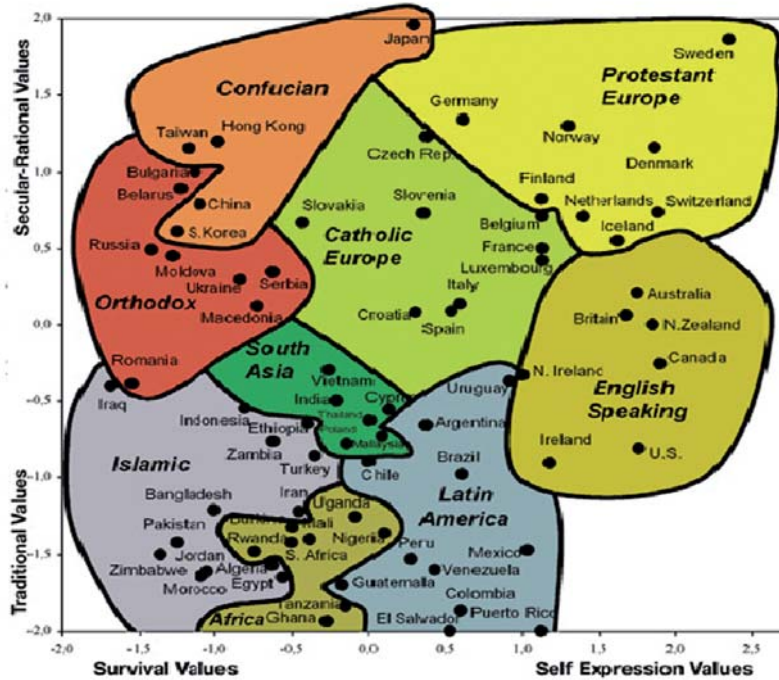
وبما أن رسم خارطة قيم للدول، ليس بطرح جديد على الساحة الدولية، فإنه عند محاولة رسم خارطة للقيم في لبنان، يمكن الاستفادة إلى حد بعيد من خارطة القيم العالمية التي تتولى إصدارها بشكل دوري شبكة من العلماء والاجتماعيين والسياسيين في The World Values Survey Association² من خلال مسح القيم العالمية في عدد كبير من البلدان، بينها مجموعة من الدول العربية مثل الأردن، العراق، الجزائر والمغرب.

أي خارطة لأي قيم في لبنان

على الرغم من التحفظات السابق ذكرها حول مسألة رسم خارطة للقيم في لبنان، فإن القيام بدراسة توصل إلى رسم هذه الخارطة تعد ضرورية، وخصوصاً أن أوجه الاستفادة منها متعددة.

وتكمن أهمية رسم خارطة للقيم في لبنان، في محاولة تصوير المشاركة والتداخل والتنازع بين القيم بالنسبة للواقع على الأرض. ولا تقتصر مجالات الاستفادة من رسم خارطة للقيم في لبنان على هذه النقطة، بل إن الخارطة قد تكون كفيلاً بتقديم شرح لسلوك اللبنانيين إزاء العديد من القضايا الرئيسية على الصعيد الاجتماعي، السياسية والاقتصادية... هذه الشروحات التي ستكون الخارطة سبيلاً

The World Value Survey Cultural Map 2005-2008



² "مسح القيم العالمي" هو استقصاء عالمي للتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية تجريه شبكة علماء اجتماع من جامعات رائدة من حول العالم. الموقع الإلكتروني: www.worldvaluessurvey.org

في المقابل، رأى البعض الآخر أنه لا يمكن استبعاد الحياة الاجتماعية، وتحديدًا العائلية، لأن كل المجالات بما في ذلك المجالات الدينية والسياسة والاجتماعية وحتى الاقتصادية متداخلة وتمثل نسيج واحد بغض النظر عن التسميات، وتشكل العائلة ركناً أساسياً فيها.

اقترح آخر طرّح خلال النقاش، يقول بإمكانية اعتماد محور أو محورين قابلين للمقارنة عالمياً كالقيم الفردية مقابل القيم الجماعية أو القيم المحافظة مقابل القيم الليبرالية، ودراسة مجموعات القيم الأخرى من خلالها (الدينية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية...).

كذلك، شددت بعض الآراء على ضرورة تحديد هدف واضح للدراسة، مثل تحديد ما إذا كان الهدف رسم الصورة العامة للقيم في لبنان أو الذهاب أبعد من ذلك للاستفادة منها في معرفة ما يقوي الانتماء الوطني في البلاد.

رأي إضافي، يطرح خيار عدم الدخول إلى الدراسة من محور القيم، والانطلاق عوضاً عن ذلك من تحديد هدف محدد سياسي/اقتصادي ومحاولة فهم القيم من خلاله. ومن الأمثلة على ذلك دراسة سلوك الناخب اللبناني. وفي مثل هذه الحالة يكون من الأفضل تحديد الهدف ومن خلاله قياس القيم لرؤية ما إذا كان يوجد ترابط ما بين القيم السياسية وتأثيرها على سلوك الناخب اللبناني. مثال آخر، دراسة الطائفية والتحديد، انطلاقاً من القيم، لماذا يرتفع منسوبها لدى فئات محددة. وفي هذا الإطار جاء اقتراح دراسة الاتجاهات والسلوكيات والممارسات لربط هذه الأخيرة بالقيم في مرحلة ثانية.

ونتيجةً لتعدد الاقتراحات حول السبيل الأنسب لدراسة القيم في لبنان، فإن الدراسة تفترض، وبعد الاستفادة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، التوافق على إطار تبني عليه؛ فيكون إطاراً مفهوماً نظرياً لمسألة القيم في لبنان أو يقتصر على إطار مصطلحي (إطار توصيفي لا فلسفي). ذلك تمهيداً أمام الالتفات إلى القواسم المشتركة (بناء بروفيل لأنماط وقواسم مشتركة لمجموعات) من ثم الانطلاق إلى مقارنة تسمح ببناء مؤشرات ومن ثم قياسها بما يسمح بفهم القيم في لبنان بأبعادها المتنوعة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أي أن تكون البداية من مرحلة انعكاسية تتبعها مرحلة بنائية.

وتظهر هذه الخارطة، وجود ٤ أنواع من القيم التي تتم دراستها. ووفقاً للرسم أعلاه، يضم الخط الأفقي قيمتين، الأولى متعلقة بقيم تحديد الذات والثانية متعلقة بقيم بالبقاء. أما في الخط العمودي، فتبرز القيم التقليدية والقيم الدنيوية-العقلانية.

ووفقاً لنتائج الدراسات المتواصلة من عام ١٩٨١، فإن العالم مقسم إلى ٩ مجالات، أبرزها الدول البروتستانتية، الدول التي كانت شيوعية، الدول الكونفوشية (اليابان، الصين، تاوان، كوريا الجنوبية)، الدول الكاثوليكية، الدول التي تتحدث الانكليزية، جنوب اسيا، اميركا اللاتينية وأفريقيا.

أما المجموعة التي تضم عدداً من الدول العربية والدول المجاورة التي للعالم العربي علاقة بها، فتُظهر أن التطور الانساني لهذه الدول محدود جداً، فيما تعد السويد الأكثر تطوراً في ما يتعلق بتحقيق الفرد للذات.

أما في ما يتعلق باستفادة لبنان من هذه الخارطة لفهم القيم التي تتحكم في مجتمعه، فإنه في حكم المؤكد أنه لن تتم عملية استنساخ الأسئلة من مشروع "مسح القيم العالمية" لأن بعضها بطبيعة الحال غير صالح للتطبيق على الحالة اللبنانية وخصوصيتها التي يجب مراعاتها. لكن مع ذلك، يمكن الركون إليها لاستخراج ما يتلاءم منها مع الوضع اللبناني. كذلك، من المفيد الاستفادة من خارطة القيم في حال رسمها لمعرفة موقع لبنان على الخارطة العالمية. وفي السياق، من الممكن أن يتم اللجوء إلى اعتماد ٤ معايير على غرار الخارطة العالمية. على الخط العمودي، يمكن اقتراح معياري «إمامة العقل»، و«اتباع السلف الصالح» أما على الخط الأفقي، يمكن اقتراح اعتماد معياري «وصاية الغير» و«إمرة النفس» أو أي معايير أخرى بعد التوافق على المجالات الواجب دراستها.

والنقطة الأخيرة، انقسمت الآراء حولها. أصحاب الرأي الأول، تحدثوا عن أنه في المرحلة الحالية من المفيد حصر الدراسة في ٣ مجالات، وأكثرها أهمية في حياة المجتمع؛ الدين، الاقتصاد وبينهم السياسة بوصفهم المجالات الأساسية التي تتحكم بكل مشهد القيم في لبنان.

ويحاج أصحاب هذا الرأي بضرورة استبعاد الحياة الاجتماعية، انطلاقاً من أن استقلاليتها النسبية تفرض أن تتناولها الدراسات بذاتها، وأنه لا يمكن تحت عنوان الترابط خلط هذه المجالات لدى إخضاعها للدراسة.

خلاصات

على مفهوم مصطلحي حول القيم يمكن من خلاله الانتقال إلى مرحلة البحث عن قواسم مشتركة للمجتمع لدراستها من خلاله. على أن تؤدي مختلف الجهود في نهاية المطاف إلى رسم خارطة القيم في لبنان، دون اغفال أهمية التوقف عند التجارب العالمية في هذا السياق، والاستفادة منها بما يتلاءم مع واقع المجتمع اللبناني وخصوصياته الواجب أخذها بعين الاعتبار.

ولعل أبرز ما يجب التوقف عنده عند تناول الشأن اللبناني، ما يتعلق بدور الدين. إذ أن القيم تمارس في الحياة الاجتماعية في لبنان والمنطقة العربية بوعي أو من دون وعي كافي من خلال انماط تفكير وسلوك يلعب الدين فيها دوراً أساسياً، وهو أمر لا يجب اغفاله. ولذلك فإن دراسة معمقة للقيم في لبنان، ستكون كفيلاً بالإجابة على العديد من التساؤلات، فضلاً عن تحديد ما إذا كانت الأسس المستمدة منها القيم اللبنانية، ذاتية تعبر عن قناعة تم التوصل إليها أو مملدة على الفرد. هذا فضلاً عن إتاحة رسم الخارطة ادخال لبنان في دائرة الدول التي تجري دراسة أوضاعها بشكل متواصل، بما يجعل من معرفة موقع لبنان على خارطة القيم العالمية أمراً في المتناول، فضلاً عن جعل الامكانية متاحة لمقارنة وضع لبنان بدول أخرى، سواء تلك المحيطة به أو البعيدة عنه.

مما لا شك فيه، أن لبنان، يغرق في مجموعة من المشاكل والتحديات التي تقوض في الكثير من الأحيان أي عملية اصلاح جديّة لمؤسساته المختلفة. كما من الملاحظ أيضاً أن العديد من القيم التي يضمنها الدستور اللبناني، غير مطبقة في المجتمع. وعلى الرغم من أن الطائفية وتأثيراتها السلبية تبقى في نظر الكثيرين العامل الأكثر ترجيحاً لتفسير أسباب القصور في الاصلاح أو تطبيق الدستور، من الخطأ إغفال وجود عوامل أخرى لا تقل أهمية، تؤثر في السلوك الفردي أو الجماعي للبنانيين، ومن بينها القيم التي تشكل جزءاً رئيسياً من السلوك.

ضمن هذا السياق، طرحت فكرة دراسة أكثر تعمقاً للقيم التي تحكم حياة اللبنانيين وامكانية رسم خارطة لهذه القيم، على أن لا تكون الاستفادة منها محصورة فقط بفهم تركيبة القيم في المجتمع اللبناني. إذ ذهب البعض إلى المناداة بضرورة محاولة الاستفادة من خارطة القيم لفهم السلوك اللبناني وتحديد على الصعيد السياسي بما قد يساهم في طرح مقاربة جديدة لعملية الاصلاح المتعثرة منذ سنوات في البلاد.

طروحات عديدة قدمت حول المجالات الواجب التركيز عليها وتنوعت بين السياسة، الدين (الطائفية)، الاقتصاد، الحياة الاجتماعية بما فيها العائلية، ليبقى الأهم التوافق

المشاركون في الطاولة المستديرة

رانيا أبي حبيب

مسؤولة التطوير والتواصل في المركز اللبناني للدراسات

عدنان الأمين

عضو في الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية

نجم بو فاضل

أستاذ في كلية الآداب وكلية التربية في الجامعة اللبنانية

منى حرب

أستاذة مشاركة في قسم التنظيم المدني في الجامعة الاميركية في بيروت

طلال الحسيني

كاتب

هاشم الحسيني

أستاذ جامعي

فاديا حطيط الأمين

أستاذة مساعدة في كلية التربية في الجامعة اللبنانية

نجلاء حمادة

نائبة الأمينة العامة في تجمّع الباحثات اللبنانيات

كمال حمدان

المدير التنفيذي لمؤسسة البحوث والاستشارات

روجيه ديب

مؤسس ومدير المجموعة الاستشارية للشرق الأدنى، وزير دولة سابق

فارس ساسين

أستاذ في الفلسفة في كلية العلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية

حُسن عبود

عضو في الهيئة العامة في تجمّع الباحثات اللبنانيات

سامي عطاالله

المدير التنفيذي للمركز اللبناني للدراسات

بيار غناجة

عميد كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف

جومانا فرحات

صحفية في صحيفة الأخبار

غالب محمصاني

نائب رئيس لجنة بورصة بيروت

ناصر ناصر

أستاذ في الفلسفة في كلية الآداب وكلية التربية في الجامعة اللبنانية

مارلين نصر

مسؤولة البحوث في مركز دراسات الوحدة العربية